نزي الاحتكار هذا شانه فكيف بمن فعله قال الحافظ ابن حجر هذا وما قبله من الاحاديث الواردة في معرض الزجر والتنفير وظاهرها غير مراد وقد ورد في عدة احاديث في الصحاح تشتمل على نفي الايمان وغير ذلك من الوعيد الشديد في حق من ارتكب امورا ليس فيها ما يخرج عن الاسلام فما كان هو الجواب عنها فهو الجواب هنا **ابن عساكر** في التاريخ عن ابي القاسم السمرقندي عن محمد بن علي الامناطي عن محمد الدهان عن محمد بن الحسن عن خلاد بن محمد بن هانئ الاسدي عن ابيه عن عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي عن وصيف عن ابن جبير **عن معاذ** بن جبل ورواه الديلمي في مسند الفردوس عن علي والخطيب في التاريخ عن انس وجعل ابن الجوزي احاديث الاحتكار من قبيل الموضوع وهو مدفوع كما بينه العراقي وابن حجر

من احدث اي انشا واخترع واتى بامر حدث من قبل نفسه قال ابن الكمال الاحداث ايجاد شيء مسبوق بزمان وفي رواية من عمل وهو اعم فيحتج به في ابطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المترتبة عليها **وآمرا** شانا اي دين الاسلام غير عنه بالامر تنبيها على ان هذا الدين هو امرنا الذي نهتم به ونشتغل به بحيث لا يخلو عنه شيء من اقوالنا ولا من افعالنا وقال القاضي الامر حقيقة في القول الطالب للفعل مجاز في الفعل والشان والطريق واطلقوه هنا على الدين من حيث انه طريق هذه الشائه الذي تتعلق به شراشره قال الطيبي وفي وصف الامر بهذه الاشارة الى ان امر الاسلام كمل واشتهر وشاع وظهر ظهورا محسوسا بحيث لا يخفى على كل ذي بصر وبصيرة **هذا** الاشارة لجلالته ومزيد رفعته وتعظيمه من قبيل ذلك الكتاب وان اختلفا في اداة الاشارة اذ تلك ادل على ذلك من هذا **ما ليس منه** اي راسا ليس له في الكتاب او السنة عاضد لا ظاهرا ولا خفيا ملفوظا او مستنبطا **فهو رد** اي مردود على فاعله لبطلانه من اطلاق المصدر على اسم المفعول وفيه تلويح بان دينه كامل كما صرح به قوله **اليوم اكملت لكم دينكم** فمن رام زيادة حاول ما ليس بمرضي لانه من تصور فيه اما ان يعتقده عاضدا منه بان شرعه له من اداة الشرع او قواعده فليس بردبل متقبول كمن اخترع طريقا ومدارس وتصنيف علم ونشرها وهذا الحديث معدود من اصول الاسلام وقاعدة من قواعده قال النووي ينبغي حفظه واستعماله في ابطال المنكرات واشاعة الاستدلال به لذلك وقال الطيبي هذا يصلح ان يكون نصف ادلة الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين

والمطلوب

والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم او نفيه والحديث مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية في كل دليل فان حكم كان يقال في الوضوء ما تجس هذا ليس من امر الشرع وكل ما كان كذلك فهو رد فهذه العمارة المقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث واما النزاع في الاولى فلو وجد حديث يكون مقدمة اولى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل الحديث بجميع ادلة الشرع لكن الثاني لم يوجد فحديثنا نصف ادلة الشرع وفيه ان الامر يستلزم الفساد لان النهي ليس من الدين وان حكم الحاكم لا يغير ما في الباطن وان الفسخ انما يرفع العقد المفاسد منقوض والمأخوذ عليه مستحق الرد **وعن عائشة**

من احرم وفي روايته بدله من اهل **بحج او عمرة من المسجد الاقصى** زاد في رواية الى المسجد الحرام **كان كيوم ولدته امه** اي خرج من ذنوبه كمن ولد بغير ذنب من بطن امه يوم ولادته اياه وفيه شمول للكبائر والتبعات وفيه كلام معروف **عب عن ام سلمة** ورواه عنها ابو داود قال المنذري وقد اختلف في هذا المتن واسناده اختلافا كثيرا رواه اولا عن جدته حكيمة وثانيا عن امه عن ام سلمة ولفظه من احرم من بيت المقدس بحج او عمرة كان من ذنوبه كهيئته يوم ولدته امه وثالثا عن ام حكيم بنت امية عنها بلفظ من اهل بحج او عمرة من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر ووجبت له الجنة انتهى **من احزن والديه** اي ادخل عليهما او فعل بهما ما يحزنهما **فقد عقهما** قال الكلاباذي انما قصد ان لا يخفى الوالدين لان فيه المهما فمن احزنهما بقصد الخفا فقد المهما وذلك عقوق **خط في** كتاب **الجامع** لاداب الحديث والسامع **عن علي** امير المومنين

من احسن الى يتيم او يتيمة كنت انا وهو في الجنة كهاتين قال الحكيم انما فضل هذا على غيره من الاعمال لان اليتيم قد فقد تربية ابيه وهي اعظم الاغذية للغرائز على مصالحة فاذا قبض الله اباه فهو الولي لذلك اليتيم في جميع اموره ليبتغي به عبيده لينظر ايهم يتولى ذلك فيكافيه والذي يكفل اليتيم يودي عن الله ما تثقل به فلذلك صار بالقرب منه في الجنة وليس في الجنة بقعة اشرف من بقعة ابراهيم ومحمد وسائر الرسل صلى الله عليهم وسلم فاذا انالة كافل اليتيم القرب من تلك البقعة فقد سعد جده وسما سعده قال الحراني في خمسة ردبه في ترك الاحسان له فمن اضاع يتيما نالة من عند الله عقوبات في ذات نفسه وزوجه وذريته من بعده ويجرب ما تقتضيه العدل على وزن الحكمة جزاء وفاقا وحكما قصاصا **الحكيم الترمذي عن انس** بن مالك

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)